

جريمة اخرى داخل سجون النظام
استشهاد المناضل الحاج احمد او مليل

العدد 47
ماي 1980
التمن 2.50 ف

الإختر الثوري

فلاح ساي



نخسة كل الطافات في مواجهة
الاعداء البطيئين !

الأزمة الاقتصادية: إلى أين؟

سؤال مشروع يطرح نفسه بالحاح على ضوء المؤشرات الأساسية التالية:

- × نسبة الزيادة في الإنتاج لا تتعدى حاليا ٠.٢٪، بينما تبلغ الزيادة في السكان ٠.٢٠٩٪.
- × تضخم مالي متزايد يفوق حاليا نسبة ٠.٢٠٪ سنويا.
- × الاستثمارات في انخفاض مستمر: بنسبة ٤.٠٪ سنة ١٩٧٨، ثم ٢.٥٪ سنة ١٩٧٩.
- × العجز في الإنتاج الزراعي بلغ مليارين من الدراهم سنة ١٩٧٩.
- × الإنتاج الصناعي في انخفاض مستمر بلغت نسبته ١١.٦٪ سنة ١٩٧٩.
- × إنتاج الفوسفاط تنخفض قيمته رغم زيادته الكمية.
- × السياحة نفسها التي أعطيت لها الأهمية في كل التصاميم، تعرف التراجع والانهيار: بنسبة ١٨٪ خلال السنة الأولى من سنة ١٩٧٩.
- × العجز في الميزان التجاري بلغ ٥.٠٪، رغم تقليص حجم الواردات الذي تقرر في السنين الأخيرة وتأثر منه تجهيز البلاد في غياب صناعة وطنية حقيقية.
- × عجز مضطرد في ميزان الإدايات، يوازى الانخفاض في مداخيل العملة الصعبة، نتيجة طرد العمال المهاجرين من دول السوق الأوروبية المشتركة.
- × البلد يفترق في الديون بشكل خطير، إذ بلغت هذه الأخيرة خمسة مليارات دولار (إضافة إلى الديون التي تترتب عن شراء الأسلحة في العدة الأخيرة) وهذا القدر يعادل نصف الإنتاج الداخلي الخام، الشيء الذي يتجاوز بشكل وافر نسبة ٢.٠٪ التي اعتبرها البنك العالمي للتنمية حدا أقصى يكون تجاوزه من الخطورة يمكن ..

التخلف تعمقا ونمو في ظل سياسة التنمية المفروضة على البلاد والتي وضعت لنفسها منذ البداية هدفا ثابتا أساسيا، ألا وهو خدمة مصلحة الأجنيبي، ومن خلالها انتفاع واغتنا. طبقة هجينة من السامرة والمتعلمين، مقابل ربط كامل مرافق الاقتصاد الأساسية بالسوق الأجنبية، وتضييع فرصة التنمية على البلاد .. والنتيجة الحتمية لذلك: افتقار أوسع الجماهير، وتركها تجاهه أخطر المشاكل المعاشية والاجتماعية.

الإجراءات "الحكومية" .. تطورات في زمال جردا

إن أكبر مؤشر ودليل على تدهور أوضاع الجماهير الشعبية، هو ذلك الانخفاض المضطرد والخطير في قوتها الشرائية: فأسعار المواد الأساسية تزداد سنويا بمعدل قدره ١٤٪ - (٢.٠٪ سنة ١٩٧٩ مثلا) في حين أن الأجور قد ظلت مجمدة طيلة عشرين سنة، ومع العلم أن أغلبية أفراد الشعب المغربي يعيشون في البداية، وأن العاجزين منهم يعتبرون محظوظين .. (مجازا).

إن هذه الأوضاع المعاشية التي لا تطاق، هي التي دفعت القواعد العمالية إلى ساحة النضال العظمي والنقابي العادل والمشروع، وجعلتهم يخوضون في العدة الأخيرة نضالات طويلة وشاقة في القطاعات العام والخاص، من أجل تحسين ظروف العمل، والرفع من مستوى الأجور.

وامام هذا المد التضالي الجارف، جاءت حكومة السيد المعطي بوعبيد لتعلن في أبريل ١٩٧٩ "الإجراءات اللازمة لمعالجة الوضع"، فأعلنت رفع الحد الأدنى للأجور إلى ٢٠١٠ درهم في الساعة، وزيادة ١٠٪ في الأجور بالنسبة للقطاع العام، والزيادة في تعويضات الضمان الاجتماعي .. الخ ..

وبالرغم من أن هذه "الإجراءات" يكون معمولها بمثابة صب فطرات من الماء على رمال الصحراء الجرداء، فإن الكثير منها لم يعرف التطبيق العملي في العديد من القطاعات.

ذلك أن أرباب العمل المحميين بالإدارة وجهاز القمع يتجاهلونها تجاهلا تاما. وإذا ما طالب العمال بحقهم أو عبروا عن احتجاجهم، يكون مصيرهم الطرد دون سابق انذار، إضافة إلى تعرضهم للعنف البوليسي والاعتقالات التعسفية التي أصبحت أمرا جازيا به العمل. أما بالنسبة للقطاع العام، فإن الحكم يتولى بنفسه قمع العمال والمستخدمين كما كان الشأن بالنسبة لحمولات الطرد الشنيعة في قطاعي الصحة والتعليم، والمحامات الظالمة التي تلتها، إضافة إلى شتى أنواع التفتيش والضغط العادي والمعنوي، إلى غير ذلك من الممارسات الرسمية المعروفة.

إن الطرد والتسريح من الشغل، قد أصبح في نهاية المطاف ظاهرة تهم كل القطاعات الحيوية - ظاهرة اجتماعية تعبر في حد ذاتها عن مدى حدة الأزمة الاقتصادية - وتعمق في نفس الوقت ظاهرة البطالة الرسمية والمستترة والتي تهم أزيد من نصف المواطنين القادرين على الشغل. أما الأوضاع في الهادبة فإنها بالتأكيد أكثر سوءا وانحلالا. فإذا كانت فلاحا قد عانت في السابق من هيمنة الإقطاعية التقليدية واستغلالها اللاتساني، فإن نفس المعاناة ونفس الاستغلال يتم اليوم عن طريق تركز الملكية بيد البورجوازية الفلاحية ذات الأصول الإقطاعية. ففي الوقت الذي لا يملك فيه ٩٠٪ من الفلاحين سوى ٤.٢٪ من الأراضي، نجد أن ١٠٪ فقط يستحوذون على ٥٨٪ من أجود الأراضي المسقية، التي تخصص لها

هكذا، وبعد ربع قرن من الاستقلال الشكلي، فإن أقل ما يقال عن الاقتصاد المغربي "أنه يسير على طريق التخلف". وما مرت سنة إلا وزاد

فوق ذلك التجهيزات التقنية الحديثة والقروض والمساعدات المالية.

وتعرض أراضي الجماعات نفسها لاطماع الملاكين الكبار المحميين بجهاز القمع الذي لا يتردد في الالتجاء الى القمع الدسوى ضد الفلاحين الذين يتشبثون بحقهم في الارض. ومن أبرز الامثلة على ذلك أحداث تادلة حيث استنجد بعض الملاكين ومعهم موظف "سامي" على عشرين ألف هكتار من الأراضي الجماعية، وتدخلت قوات القمع لتشتيت تجمع ضم ثلاثة آلاف فلاح، وسارسة التعذيب ضدهم، والانتقام بتخريب البيوت وديح الماشية.. وبهذه الاساليب تم سلب ارض الجماعة التي كانت ملكا للفلاحين حتى ابان الاستعمار نفسه.

هذه هي الاوضاع المعاشية القاهرة التي تعاني منها اوسع الجماهير الشعبية المغربية في المدن والبادية، والتي تعمل يوميا على تعميق الهوة بينها وبين حفنة المحظوظين والمستغلين.

مراجعة ١٩٨٠ : توسع وعمق الهبوع

امام هذه الاوضاع ماذا امت به ميزانية ١٩٨٠ ؟ انها في الحقيقة لم تات سوى بتكريس استمرارية فرض "التخلف" على الجماهير الشعبية، مقابل تقديم المزيد من الهدايا للبورجوازية الطفيلية.

ميزانية التجهيز عملت، عمدا، على التضحية بالتجهيزات ذات الطابع الاجتماعي (السكن، التعليم، الصحة، الزراعة، القطاع العام) مقابل اعطاء الاسبقية للتجهيزات المرتبطة بالانتاج التصديري (الموتار، المطارات، السدود). اما ميزانية التسيير، فانها تخصص نسبة ٤٠٪ للدفاع والداخلية، و١٥٪ لمساعدة الدولة في رأسمال الشركات العمومية، وذلك على حساب النسبة المخصصة للاجور والوظائف وقرص الشغل. اما نظام الضرائب، فلقد عمل من جهته على اثقال كامل الشركات المتوسطة والصغيرة، وكذلك الحرفيين والتجار الصغار بالضرائب المباشرة

والغير مباشرة، اى عن طريق الزيادة في اسعار المواد الاساسية، والزيادة في تكاليف الخدمات العامة.. مقابل التخفيف عن الملاكين والمقاولين الكبار، في ميازين القفار، والتصدير، والملكيات الزراعية الكبيرة.. الخ..

اما القطاع العام، الذي تخصص له مصاريف باهضة - في الوقت نفسه الذي تمنح فيه المناصب القيادية كامتياز من اجل الاعتناء... - فانه لا يوفّر سوى ٨٪ من مداخيل الميزانية العامة، بينما تكلف مصاريفه اكثر من ذلك بكثير.

هذه هي النتائج الوخيمة التي اودت اليها السياسة الاقتصادية الراهنة التي دأبت على تكريس التبعية للخارج، مقابل المزيد من "تفجير القفاز" واغنا، الاغتيا". وهذه ايضا حقائق ثابتة، يعترف بها الحكم نفسه (من باب التذليل والديماغوجية بطبيعة الحال) في حين انه يعبر عمليا عن عجزه المطلق في معالجتها، بل وعن رغبته المعبية في استمرارها وتعمقها، وذلك رغم كل "التخطيطات" و"الحلول" التي يلجأ اليها بين الهيئة والاخرى.

لقد عودنا النظام، كلما اختنقته الازمة وتجدرت بين يديه التناقضات التي يعمل عمدا على تدميرها، عودنا ان يعترف رسميا بالازمة الاقتصادية والاجتماعية والفوارق الطبقيّة المترتبة عنها، ومن ثم اقباله على الوعود بالقضاء عليها ويتنمى البلاد تنمية حقيقية توفر الرخاء، والازدهار للفقراء.. دون القار الاغتيا".

خطط... بدون سند..

وهكذا كان الشأن على اثر المحاولتين العسكريتين لسنتي ١٩٧١ و١٩٧٣، عندما طرح التخطيط الخماسي الذي وعد من خلاله تحقيق زيادة في التنمية قدرها ٧٠٨٪. الا ان هذا التخطيط في سنواته الاولى لم يحقق سوى ٦٠٨٪. حسب الارقام الرسمية (المشكوك فيها) وانتهى سنة ١٩٧٧ الى نسبة قدرها ٢٠٪. صحيح ان المصاريف العسكرية في ارتفاع مستمر منذ سنة ١٩٧٤، الشيء الذي انعكس سلبيا على

التنظيمات في باقي الميادين، لكن السبب الحقيقي والاساسي لهذا التخلف وهذه الازمة المزمنة، يكمن دون جدال في طبيعة "التنمية" المقترحة والممارسة، والتي تسعى بالاساس الى خدمة مرفاق الانتاج التصديري لتلبية حاجيات السوق الاميريقية، على حساب تلبية مطالب الشعب الداخلية، وبعبارة اوضح : تنمية مصالح القليلة الاجنبي والمنتفعين المحليين، مقابل حصر وضرب قوى الانتاج "وتنمية التخلف" الداخلي.

ولقد سجل التخطيط الثلاثي الذي اعلن سنة ١٩٧٩ - بعد ان جات سنة ١٩٧٨ نسبة من التنمية لم تتعد ٢٪ - فشل التخطيط السابق، كما ادلى، حسب العادة، بتخوفاته حول تدهور الوضع الاجتماعي، مع اجتناب الحديث عن الحلول الكفيلة بتوقيف الانخفاض السريع في القدرة الشرائية. لدى الشغيلة والجماهير الشعبية عامة، والفوارق الطبقيّة المتزايدة والمتفاقمة. وهذا امر ليس من شأنه ان يثير الاستغراب، ذلك ان هذه التصاميم، ما وضعت وخرجت للوجود الا لتعمق هذه الفوارق سعيا وورا، تقوية اوضاع الطبقة السائدة، وكيفية النظام، مقابل التضيق على الطبقة المتوسطة، وافقار الطبقات الشعبية دون حدود ولا حساب.. ويمكن القول ان نسبة الوفرة من هذا الهدف قد تم فعلا تحقيقها، اذ تم عمليا، رفع نسبة الاستهلاك من ٢٦٪ الى ٢٦٪. بالنسبة لعشر في المائة من العائلات المحظوظة، بينما انخفضت نسبة الاستهلاك من ٢٦٪ الى ١٨٪. بالنسبة لخمسين في المائة من العائلات...

هذه هي حقيقة التنمية التي يدعيها النظام : تنمية مصالح الطبقة السائدة التي ربطت مصيرها بمصيره وتولت الدفاع عن اختياراته الداخلية والاجتماعية، مقابل تعميق الازمة الاقتصادية والاجتماعية، هذه الازمة التي وصلت اليوم الى مازق لا مخرج منه سوى باستئصال جذور الامراض الهيكلية التي سجت وتوسجت اقتصادنا الوطني في اطار خدمة مصالح الاجنبي، وتحرير طاقاته الهائلة ووضعا في خدمة مصالح الجماهير الشعبية.

مفيدة الموقف الأمريكي

قدم السيد "سولازر"، عضو اللجنة الإفريقية التابعة للجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس الأمريكي، تقريرا مفصلا لهذا الأخير حول الصحراء المغربية، على إثر الزيارة التي قام بها مؤخرا للجزائر.

وأهمية هذا التقرير، الذي نشر مقتطفات أساسية منه، تكمن في كونه يوضح بشكل جلي أبعاد السياسة الأمريكية بالمنطقة، ويسمح بالتعرف بشكل أدق على مخططات الإمبريالية، عدوة الشعوب، الحرصة على خدمة مصالحها أينما كانت، وبأية وسيلة ممكنة، وبالتالي فإنه لا يستحق النقاش ولا الجدل، فنلك سياسة العدو، الذي ما بعده عدو، فلا فائدة في "أقناعه" بأخطائه، أو محاولة تصحيحها. لكن الاعان في هذا التقرير وخلفياته وأبعاده، لا بد وأن يبرز من جديد سوألا مشروعا: كيف يمكن للمواطنين التقدميين أن يدخلوا لعبة "الاجماع الوطني" مع نظام مرتبط عضوا بالإمبريالية، وهل يمكن الرجاء من هذه الأخيرة أن تسع إلى حل مشاكلنا الوطنية؟

العلاقات داخل المنطقة، فإن قيادة الجبهة تعلن عزمها على الأبقاء على العلاقات الوثيقة مع الجزائر، لكنها أيضا تؤكد كثيرا ضرورة التعاون مع المغرب "إذ تمتد حدودنا مع المغرب ٥٠٠ كيلومترا ومع الجزائر ٥٠ كلم فحسب". وهم يستشهدون كدليل على رغبتهم في التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضة بالبند الوارد في معاهدة السلام بين موريطانيا والبوليساريو، والذي يوجب إرادة البوليساريو لمدة سبعة أشهر، مما يتيح للملك الفرصة لانقاد ما الوجه بصدد اشتراكه في المفاوضات الدبلوماسية.

ونتيجة لتفضيل جهة البوليساريو للحل الدبلوماسي فإنها قد استمعت عن طلب الدعم العسكري من السوفيات لأنها لا تريد تدوير النزاع. ولكن إذا غيرت الولايات المتحدة سياستها وبدأت في تزويد المغرب بمعدات جديدة مضادة للعصيان لتستخدمها في الصحراء الغربية فإنها قد تدفع الجبهة بذلك نحو انحياز كامل لن يكون مواتيا لمصالحنا في المنطقة. وعلى أي حال، فإذا لم تكن لنا أية مصلحة حقيقية في تسهيل إقامة وطن صحراوي في الصحراء الغربية فليست لنا بالمثل أية مصلحة ذات شأن في منعها. وثانيا يذكر الخبراء العسكريون الأمريكيون أن من غير المحتمل أن يحقق الجيش المغربي شيئا أكثر من تحسينات هامشية في وضعه العسكري غير المواتي أيا كانت المعدات التي يزود بها. وأوجه الضعف الرئيسية للجيش المغربي في الصحراء الغربية هي مجالات الاتصال والأوامر والتحكم. وتكمن المشكلة في رفض الملك منح

البوليساريو أنهم - في إطار دولة صحراوية مستقلة - قد يميلون لأسباب اقتصادية وثقافية وجغرافية إلى التطلع نحو المغرب لا نحو الشرق من أجل الدعم. والواقع أنهم حركة التحرر الرئيسية الوحيدة في إفريقيا التي لم تطلق أي مساعدة عسكرية مباشرة سوفياتية أو كوبية أو صينية. صحيح أن جانبها كبيرا من معداتهم من أصل سوفياتي لكنه نقل اليهم من الجزائر وليبيا، اللتين تشتريان الأسلحة بالعملة الصعبة. وليس ثمة شاهد على أن السوفيات - ولهم استثمار كبير في الفوسفاط المغربي - قد وافقوا أو شجّعوا هذا النقل، والحق أن أيًا من دول الكتلة الشرقية لم تعترف بعد بحكومة البوليساريو في المغرب. وقد اتجه جهد البوليساريو الرئيسي في أوروبا إلى الأحزاب الاشتراكية والديموقراطية في أوروبا الغربية وليس الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية. أما فيما يتعلق بمستقبل

... حين بدأت زيارتي للمنطقة كنت أميل إلى الرأي القائل أنه قد يكون ثمة سبب استراتيجي وسياسي مقنع لتغيير سياستنا في بيع الأسلحة إلى المغرب، لكنني خرجت من الرحلة مقتنعا بأن الاقتراح القائم ببيع أسلحة صجومية للمغرب ليستخدمها في الصحراء الغربية ستكون له آثار سلبية لها وزنها على السياسة الخارجية الأمريكية، وأن المزاي التي يستشهد بها لصالح مثل هذا المسار أما مزاي تافهة أو غير قائمة... وبسبب طابع النزاع، وطبيعة الأسلحة المستخدمة فيه، نشأ انطباع في بعض الدوائر الغربية بأن البوليساريو هي الحد القاطع للتوسع السوفياتي في المغرب. والواقع أنه يبدو - استنادا إلى مناقشاتي الشخصية مع قيادة البوليساريو وغيرها من المصادر - أن البوليساريو ليست موالية للماركسية ولا للسوفيات. فردًا على بعض الأسئلة أوضح قادة

”فإذا لم تكن لنا أية مصلحة حقيقية في تسهيل إقامة وطن صحراوي في الصحراء الغربية، فليست لنا بالمثل أية مصلحة ذات شأن في منعها“

“البوليساريو - في إطار دولة مستقلة ستميل الى الغرب“

لاستخدامها في الصحراء.

... وينبغي أن يكون هدفنا الأول هو تسهيل حل النزاع. ومن سوا الحظانه ليس من السهل التوصل الى تسوية عن طريق المفاوضات. فاطراف النزاع متباعدة كل البعد في موقفها سوا من جوهر الحل أو أشكال المفاوضات. فالمغرب يصير - برغم أن البوليساريو ليست عاملا حرا - على حل المشكلة عن طريق المناقشات الثنائية مع الجزائر موثمن بأنها هي التي تملك بمقتضى الحل. أما الجزائر فتوثر من بأن النزاع في الصحراء يدور بين البوليساريو والمغرب، وبأن أية مفاوضات لانها الحرب ينبغي أن تجري بينهما. وبالمثل، ففي حين أن المغرب على استعداد لقبول تسوية تقوم على مبدأ الحكم الذاتي داخل إطار السيادة المغربية لكنه ليس على استعداد لبحث الانسحاب من الصحراء الغربية، فإن البوليساريو تصر على الاستقلال الكامل (أو على الأقل حق تقرير المصير الذي سيؤدي في نظرم الى نفس النتيجة) وترفض رفضا قاطعا إمكانية قبول الحكم الذاتي بدلا من الاستقلال.

... وربما لن يكون ملائما للولايات المتحدة ان تأخذ المبادرة في السعي الى تسوية للنزاع عن طريق المفاوضات. غير أننا نستطيع ان نشجع بهدف أطرافا معينة أخرى مثل إسبانيا والبرية السعودية وفرنسا ومنظمة الوحدة الإفريقية على أخذ المبادرة لنقل النزاع من ميدان القتال الى مائدة المفاوضات.

وسوا جا تحديد السياسة الصحراوية النهائي عن طريق الاستفتاء تحت الإشراف الدولي (كما أوصت منظمة الوحدة الإفريقية وغيرها من المنظمات الدولية) أم لا فإن الترتيبات الأخرى التي يمكن أن تؤدي الى المصالحة تشمل: إقامة اتحاد كونفيدرالي سياسي واقتصادي

كراعية مناخلة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد فضلا عن سائدة خليط من حركات التحرر الوطني. غير أن هناك شواهد قوية - وخاصة منذ انتخاب الشاذلي بن جديد خليفة للرئيس الراحل الهوارى بومدين في فبراير ١٩٧٩ - على أن الجزائر بدأت تتخذ مواقف أكثر اعتدالا في عدد من المسائل الدولية التي تمشي مع أهدافنا السياسية. وقد عمل الجزائريون، في مؤتمر هافانا مع يوغوسلافيا والهند في الجهود، من أجل منع كوبا من توجيه حركة عدم الانحياز نحو موقف واضح مناصر للسلطات، وأيدت الجزائر التسوية السلمية للنزاع بين اليمن الشمالية واليمن الجنوبية في وقت كان السوفيات فيه يؤيدون هذه الأخيرة في استخدام القوات العسكرية، وعارضت السياسة السوفياتية في إثيوبيا وأوغندا بتأييدها للارتريين وللإطاحة بعبدى أمين بمساعدة تانزانيا، وشدت موقفها الذي كان من قبل متسامحا مع احتطاف الطائرات.

وخلال مناقشاتي مع كبار المسؤولين الجزائريين أسروا أنهم يدركون أن دولة إسرائيل واقع تاريخي "لا بد أن يؤخذ في الاعتبار في إطار حل شامل للنزاع في الشرق الأوسط، وانتقدوا سياسة كوبا المتوحدة في إفريقيا وغزو فيتنام لكومبوديا وأغربوا عن اعترافهم بخراب العدادات العسكرية الأمريكية. فضلا عن ذلك، فإن الشاذلي بن جديد يبدو - على عكس بومدين - براجامتا أكثر منه أيديولوجيا، وثمة ما يدفع الى الاعتقاد بأنه عندما يدعم الرئيس الجزائري سلطته فسيعيد المسرح لمزيد من العلاقات بين بلديتنا. لكن من المحتمل أن يصبح مثل هذا التحسن أكثر وأكثر صعوبة اذا نحن - خلال هذه الفترة - غيرنا سياسة الحيا، ولما لصالح المغرب بتزويده بأسلحة

قواده في الميدان من الاستقلال ما يكفي لكي يتصلوا مباشرة فيما بينهم والاستجابة بسرعة للظروف المحلية. فلما كان الملك الحسن يخشى تكرار محاولات الانقلاب التي جرت في ١٩٧١ و ١٩٧٢، فإنه يصّر على هياكل اتصالات وقيادة مركزية للغاية. وهكذا كثيرا ما تمر عدة ساعات بين وصول انباء عن هجوم على حامية قريبة ما ووصول القوة الجوية المجاورة، اذ لا بد من ارسال الطلب عن طريق الرباط. فضلا عن هذا، يفتقر قادة الميدان الى سلطة تنظيم الدوريات الوقائية. وتساعد الظروف بدورها على تقويض الروح المعنوية العسكرية تماما كظروف المناخ غير المواتية وزيادة عدد مقاتلي البوليساريو، والهوة القائمة بين كبار الضباط الفاسدين غير الأكفأ الى حد كبير (لكنهم موالون) وبين الكوادر المتوسطة أو الدنيا. وستكون الأسلحة الأمريكية المتقدمة - مهما كان المخا في توفيرها - غير فعالة في غيبة تحسين له وزته في قدرة الجيش المغربي على ادراجها بكفاءة في نظامه القتالي.

وثالثا، يمكن لتغيير ما في سياسة بعضا للأسلحة الى المغرب ان يوقف التحسن الذي حدث في علاقتنا الاقتصادية مع الجزائر، التي هي في المستقبل شريك اقتصادي للولايات المتحدة اهم من المغرب. فالجزائر تزودنا بتسعة في المائة من وارداتنا من البترول الخام (١٦ ٪ من واردات الساحل الشرقي) وبأثنين في المائة من استهلاكنا من الغاز الطبيعي. وقد رجحت الشركات الأمريكية أكثر من ٦ مليارات دولار في عقود المقاولات منذ الستينات، وتبلغ قروض وضمانات بنك التصدير والاستيراد الآن ١٠٤ مليار دولار.

ومن الفاحية السياسية تميل الجزائر الى الإبقاء على صورتها

فاتح ماي 1980

لنحصد كل الطاقات
في مواجهة الأعداء الطبقيين!

من القمع والإرهاب وممارسة الضغوط
على ممثلي العمال

كفوا

الاخذ بعين الاعتبار معطيات تتميّز بها اوضاع الطبقة العاملة على الخصوص ومن بينها :

– نمو الحركة العمالية الجماهيرية، وتصادم نضالها، خاصة بعد تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، كتعبير وتجسيد لانتفاضة قاعدية وتصحيحية اصيلة...

– وكردّ فعل على ذلك، تصاعد القمع بشس أشكاله والوانه، الاقتصادية والاجتماعية، كحداثة بانسة لايقات هذا المدّ التضائلي، وتجريد المنتجين من ابسط وسائل الدفاع عن النفس.

– وتأسيس الكونفدرالية، وما قامت به من مبادرات وكتفاحات، التي امتد ضمن جدلية الصراع الواقعي العموس، لا يعنى أن كل المشاكل التنظيمية على المستوى النقابي قد تم حلها، أو تم تجاوز رواسب سنوات من الجمود والممارسات الخاطئة والمضرة، كما انه لا يعنى أن كل الفئات الكادحة، قد بلغت من الوعي والنضج ما يجعلها تدرك مصالحها، ادراكا تاما واعيا. لقد ظلت بعض الفئات العمالية متعلقة عاطفيا، أو لصلحة ما، بالاطار النقابي القديم كما ظل البعض الاخر يومن بإمكانية تغيير السير الداخلي لهذا الاطار. والحّد من البيروقراطية المهيمنة عليه، رغم أن سنوات عديدة من ممارسة هذه التجربة لم تات ياتة نتاج ملموس.

ان ادراك هذه المعطيات الاساسية: النهضة العمالية الرائعة، رغم اللعويات التي ترافقها، والقمع المنهجي المسلط عليها، يجعل كل مناضل تقدمي امام مسؤولية واحدة: تكتيل وحشد كل الطاقات في مواجهة الاعداء الطبقيين، من ارباب عمل وحلفائهم داخل السلطة وخارجها، ومن ثم اعطاء الاطار النقابي، من كل ممارسة من شأنها الاساءة الى المدّ التضائلي الجماهيري الفني والمتصاعد، وبالتالي ترك الصراع الايديولوجي والسياسي في مجاله الخاص به، وتوفير كل الامكانيات المادية والمعنوية لدعم نضال الكادحين ضدّ نفس الاعداء الطبقيين، وتغليب مصلحة منطلقاتهم الجماهيرية على اى اعتبار اخر. ■

فاتح مای هو بالتأكيد عيد الشغيلة في كل انحاء العالم، عيد كل المنتجين، عمالا وفلاحين ومثقفين وكل الذين يمنحون طاقاتهم الجسدية والعقلية، خدمة لتحسين شروط عيش الانسان، وتلبية حاجياته الاساسية، المادية والمعنوية.

لكن هذا العيد، وان كان مناسبة للاحتفال بالمنتجين، وتكريمهم، فانه يشكل اساسا وفقه نضالية سنوية، تنفخها الطبقة العاملة بشكل خاص، ومعها جماهير الشغيلة من مختلف الفئات، لتقييم اوضاعها الذاتية، المعنوية والتنظيمية، وتقييم مكتسبات نضالها النقابي والمطلبي، وفتح صراعها اليومي مع المستغلين والسمارة وايضا طرح آفاق هذا النضال وبلورة شعاراته الاساسية وتعبئة كل الطاقات لمواجهة مهامه. وضمن هذه المهام: العمل النقابي المنظم، من اجل الدفاع عن حقوق العمال، وتحسين المكاسب المادية والمعنوية لهم، والحد من شبح المحفوظين...

وهذا العمل، في شكله ومضمونه، لازال يطرح على الحركة التقدمية، كما طرح بالسابق، عدّة اشكالات قد تأخذ صبغة التعقيد، أو الخلط، ان هي لم تجسد طريقها الى المعالجة السليمة الصحيحة. وضمن هذه الاشكالات: علاقة النضال المطلبي والنقابي بالاوضاع العامة في البلاد وارتباطه بشكل خاص بنضال اوسع الجماهير الشغيلة من اجل التحرر الشامل، الاقتصادي والاجتماعي والثقافي... وبالتالي علاقة العمل النقابي بالعمل السياسي، تمايزهما أو درجة وحدود ارتباطهما أو عدمه، ومن ثم اشكالية التنظيم النقابي في حد ذاته، وای علاقة يجب أن تكون – أو لا تكون – بالتنظيم السياسي الحزبي، وبالحركة التقدمية الوطنية عموما. تلك هي المواضيع الرئيسية التي خصصنا هذا الملف لابتداء وجه نظرنا فيها. قد نختلف في صيغة ومضمون معالجة هذه الاشكالات التي ليست بالبسيطة ولا البديهية، مع فصائل اخرى من الحركة التقدمية، ولكن اوضاع الشغيلة المغربية، ضمن الاوضاع العامة المتأزمة التي تعيشها البلاد، تعرض على كل مناضل تقدمي مخلص وهو يحيي عيد فاتح مای.

ايها العمال .. ايها الشباب : ساندوا المناضلين النقابيين المطرودين والمقموعين ... انه واجب وطني ونضالي



ليست هدفا في حد ذاتها ومشروعيتها بالمفهوم التضالتي للكلمة تسقط عنها بمجرد تخليها أو تقاعسها عن التصدي للمهام التي فرضت وجودها. من هنا يبدو من العبث الحديث أو التفكير في منظمة جماهيرية "نحايدة" أو "غير ميسية". فالخيار غير ممكن في ظل صراع طبقي متارجح. وموقف الحياد المظهري هو في حد ذاته تواطؤ، وارتما في أحضان قوى الاستغلال والقهر الطبقي. كما أن اللاسياسة كلمة لا تواجد لها في حيز الواقع الملوس. ان أي شعار مطلبين هو في العمق وبالضرورة شعار له علاقة بالمشاكل السياسية. فالمطالبة بالسلم المتحرك للاجور أو بتحسين ظروف العمل مثلا، تعني عمليا محاولة لإحداث تغيير ولو جزئي في واقع القهر والاستغلال.

ان توضيح هذه المسألة يقتضي تدقيقا آخر. وهو ان التضال المطلبين يبقى مع ذلك شفا أساسيا في الصراع ضد الطبقات السائدة. ذلك انه ينطلق من قضايا حيية وملموسة ليقتطع حوله الفتنة أو الفجوات الاجتماعية المعنوية لشحد وعيها واعطائه مضمونه الطبقي الواضح من جهة، وانتزاع مكاسب جزئية تشكل متطلبا لنضالات مطلبية جديدة.

يتضح مما تقدم ان التضال النقابي هو من صلب الصراع الطبقي. وهذا يعني ان العمل النقابي مرتبط جدليا بالعمل السياسي. فهو يتأثر به ويؤثر فيه. ومن هذا المنطلق تصبح استقلالية المنظمة الجماهيرية مسألة نوعية. فهي أولا استقلالية تنظيمية بمعنى توفير المنظمة على هيكلتها التنظيمية الخاصة والمستقلة عن أي تنظيم سياسي كان. وهي ثانيا استقلالية توجيهية بمعنى ان قراراتها تناقش وترسم وتتخذ من داخل في إطار هيكلتها التنظيمية الخاصة. باحترام تام للرأي الذي تعبر عنه اقلية قاعدتها التي من المفروض ان تكون قاعدة جماهيرية، بمعنى انها تضم سائر المواطنين الذين يتلبون بالانخراط في النضال النقابي، কিما كانت معتقداتهم، أو انتماءاتهم السياسية، بمن فيهم المواطنون الغير منتسبون. وهذا لا يحرم على المناضلين المنتمين سياسيا للانخراط في العمل النقابي، على العكس من ذلك، فان تواجدهم داخل المنظمات النقابية ما هو الا انعكاس لاسرطبيعي، انعكاس للصراع الطبقي الدائر في البلاد ضد التناقض الرئيسي بخاصة. ذلك الصراع الذي يأخذ مجراه حتما داخل المجالات الجماهيرية. فالاستقلالية اذن لا تعني الانزعال عن مععان التضال ومتطلباته، كما لا تعني بقاا ضرورة الاختلاف في التوجيه والمواقف عن الاطروحات السياسية المتواجدة في الساحة، بشكل ميكانيكي. ان المطلوب،

ان الجدل الذي عرقلته وتعرفه الحركة السياسية بالمغرب حول هذه المسألة ليدل علي مدى اهميتها واستحقاقها لكامل الغاية والاصتمام. وغني عن القول ان موضوعا شانكا من هذا النوع يقتضي معالجته بكثير من التحري والتدقيق. لقد أخذ هذا الجدل اشكالا عدة: علاقة الحرب بالنقابة، مفهوم استقلالية النقابة، مضمون الوحدة النقابية... الخ. غير ان هذه النقاط تلتقي كلها أو يمكن اجمالها في مسألة واحدة: موقع المنظمة النقابية من الحركة التضالتي العامة في المجتمع والتأثير المتبادل بينهما. ان تحديدا دقيقا لهذا الموقع، من شانه ولا شك ان يعطي مضامين ملموسة وسليمة للعمل النقابي ذاته.

أي حياد؟

ان المنظمة النقابية الجماهيرية تستمد علة وجودها من الواقع المتواجدة فيه والذي يلزمها. فهي بالتالي تستمد أهدافها وبرامجها من ضرورة الدفع في اتجاه تغيير هذا الواقع بمراعة لاسكانياتها الذاتية وطاقاتها المحدودة. ففي مجتمع كمجتمعنا يحكمه واقع النهب والاستغلال والتبعية يتحدد موقع المنظمة الجماهيرية بالضرورة في خندق قوى التغيير والتقدم. فالمنظمة النقابية كإطار واسع يضم فئة أو فئات اجتماعية معينة، تضع نفسها كأداة نضالتي لهذه الفئة أو الفئات لتحقيق مطالبها الإنسية في إطار النضال العام ضد الواقع المتعفن ككل. فالنقابة

أرضية صلبة لانطلاق نضال مطلبی برقع من مستوى الوعي السياسي ويبرزه ويقوى نضال الجماهير الشعبية عامة، فانها في نفس الوقت تحصر دور المنظمة النقابية في إطار ضيق غير قادر على التصدي لمهام اوسع واشمل تتعدى طاقات المنظمة وحدود اللنة أو الفئات الاجتماعية المنضوية تحت لوائها. فالمنظمة الطلابية مثلا لا يمكن أن تشكل الطليعة الثورية للجماهير الشعبية ليس بحكم تكوينها الاجتماعي فحسب، بل بسبب محدودية دورها كمنظمة جماهيرية طلابية كذلك. والنقابية العمالية نفسها لا يمكن أن تشكل هذه الطليعة. فهي ليست بالحزب الثوري وأن كانت تضم الطبقة العاملة، إذ أن هذا التكوين الاجتماعي، رغم أهميته الكبيرة، لا يكفي لوحده ليضفي عليها هذه الصفة. لزيادة على التكوين أو التركيبة الاجتماعية هناك الجانب الأيديولوجي والسياسي والتنظيمي الذي يعطي للاداءة الثورية مضمونا اشمل وأعمق من أن تنحصر في منظمة نقابية.

شروط الوحدة

إن الخلاصة التي تفرض نفسها في هذا السياق هي بدهاءة التأثير المتبادل بين العمل النقابي والعمل السياسي بمعناه الواسع. وما من شك في أن هذا التأثير يطبع كل منظمة جماهيرية من حيث توجيهها وسيرها. وخلاصة القول أنه لا يمكن تصور عمل نقابي معزول على هامش الصراع ضد الطبقات السائدة. فالعمل النقابي جز' لا يتجزأ من هذا الصراع. وإن أي عزل أو محاولة عزل للنضال المطلبی عن النضال السياسي العام لهو أولا خدمة مباشرة أو غير مباشرة لقوى الاستغلال والقمع، وهو ثانيا عملية يحكم عليها بالفشل باعتبار أن تطور الصراع وتجدده يحتم في نهاية الامر ضرورة أخذ موقع واضح وصریح في الصراع الطبقي الدائر في مجتمعنا. وبالتالي فإن معالجة اشكالية الوحدة ومضمونها في صفوف الطبقة العاملة خاصة، لا يمكن أن تتم بالفكر على الواقع الحي والنقاش في المجرّدات. فما معنى الوحدة في ظل الجمود والانظرار؟ وما معنى الوحدة في غياب محتوى نضالي لها؟ إن الاكتفا' بطرح شعار الوحدة كشعار مقدس لا تشوبه شائبة لا يكفي للججابة على اشكالية العمل النقابي في الساحة. فقد أصبح واضحا وبيديها أن لا وحدة نقابية صحيحة في غياب الارتباط الجدلي بساحة النضال الفعلي. إن هذا الامر هو الذي يجعل من الكونغردالية الديموقراطية للشغل بديلا تاريخيا في مستوى متطلبات النضال وليس مجرد رد فعل عابر على ممارسة القيادة البيروقراطية للاتحاد المغربي للشغل. ■

بتعبير آخر، هو الحرص من جهة على ألا تصبح المنظمة النقابية ذیلا لحزب سياسي ما، تخضع لتوجيهاته، وتمارس وفق تعليماته، ومن جهة أخرى الحرص على ألا تنعزل المنظمة عن الجماهير الشعبية ككل.

العمل السياسي والعمل النقابي

كثيرا ما دارت وتدور النقاشات والمجادلات حول موقع المناضل السياسي في منظمة جماهيرية والتمايز بين صفته السياسية هاته وصفته كمناضل نقابي. وإذا كان هذا التمايز لا يطرح أي اشكال في حد ذاته كسأنة واقعية ولموسم، فانه بالمقابل لا يعني تضاربا أو تناقضا حادا بين الصفتين. فالانتماء السياسي ليس ردا' يخلفه المناضل عند اعتاب النقابة قبل أن يمارس فيها... فالديموقراطية الداخلية لأي منظمة جماهيرية توفر لهذا المناضل كامل الحق في الإدلاء بأفكاره أو أطروحاته والعمل على نشرها في وسط الجماهير وجلب عطفهم عليها. ولكن شريطة أن يتم ذلك من خلال الاقتناع والالتزام بالمسطرة الديموقراطية للمنظمة الجماهيرية واحترامها. بمعنى آخر، فانه مهما كانت صحة التحليل والمواقف السياسية ومدى تجاوبها مع متطلبات النضال، فإن ذلك لا يبرر بأي حال من الأحوال فرضها فرضا يتجاوز وخرق مبادئ السير الديموقراطي في منظمة جماهيرية. فلهذه المنظمة قاعدتها الجماهيرية الغريضة، وتوجيهاتها وقراراتها تابعة أساسا من هذه القاعدة ومن خلال النقاش الديموقراطي داخلها.

فضلا عن هذا، من الضروري الإشارة إلى جانبين آخرين في الموضوع من الأهمية بمكان. الجانب الأول، يتعلق بمدى ارتباط توجيهات المنظمة الجماهيرية وممارستها بمتطلبات النضال العام للجماهير الشعبية أو عدمه كمنظمة أساسية حاسمة. ذلك أن الالتحاق بالمواقف المجرّدة من الأمانة العامة بالبلاد كما هو شأن القيادة البيروقراطية للاتحاد المغربي للشغل، دون طرح برنامج نضالي ملموس وممارسته في هذا الاتجاه، يضع المنظمة النقابية في موقع انتظاری بل يعزلها عن المسار النضالي للجماهير الشعبية ككل. إن تجربة الاتحاد المغربي للشغل لغنية الدلالة في هذا الصدد. فالتحريف الذي تعرضت له مسيرة الاتحاد من جبراً سياسة وسلوك القيادة البيروقراطية عزلت الطبقة العاملة عن حركة التحرر ببلادنا مما أحدث ثغرة خطيرة في النضال ضد الطبقات السائدة.

الجانب الثاني يتعلق بالحجم الحقيقي للمنظمة النقابية ومحدودية تأثيرها على مجرى الصراع ككل. فإذا كانت المشاكل المهنية وظروف العمل أو الدراسة، تشكل

وإذا كان هذا شأن الخط الاصلاحى، فان ثمة مفهوم فوضوى للعمل الجماهيرى يطرح الجماهير وارادتها بشكل مجرد ويفغل لحسابات تكتيكية، ان وعى الجماهير ومواقفها ليست بوحى منزل، بل هي نتاج للعمل السياسى والنقائى المنظم. وهذا ما يودى بأصحاب هذا الطرح الى وضع التناقض داخل المنظمات النقابية وكأنه يفصل بين "المتحيزين" من جهة والجماهير المنتظمة للمنظمة من جهة ثانية. ان طرحا مفلوطا ومقصودا مثل هذا، يهدف اولاً الى التهرب من مسؤولية أى قرار أو اية خطوة كانت باعتبار ان الجماهير في شكلها المجرد هي صاحبة القرار، ويهدف ثانياً الى فضح ما يسميه بالاحزاب وشنن العدا، والحقد ازانها. لكن هذا الطرح لا يقدم في نفس الوقت بديلا سليما لمعسا. فضلا عن التهرب من المسؤولية السياسية يكتفي هذا الطرح برفع شعار النضال بشكل مجرد. وهو يلتقي مع الطرح الاصلاحى في مقولة غريبة تفصح عن الممارسات اليومية، وهي ان المنظمات النقابية تتحول بقدرة قادر من تقديمية الى رجعية أو العكس حسب تواجدهم أو عدم تواجدهم في قيادة هذه المنظمات ...

ان مخاطر طرحين على العمل النقابى تكمن في الدرجة الاولى في تحويل المنظمات الجماهيرية الى مجرد واجهات لتصفية حسابات ذاتية ضيقة. والمسألة هنا لا تتعلق بخطا في المفاهيم بل في اختلاف جوهرى على مستوى الاختيارات الاستراتيجية للمرحلة الراهنة من نضال شعبنا.

ضرورة وضوح الافق الاستراتيجى

ان تحديد مفاهيم ومضامين سليمة للعمل النقابى يهر بالضرورة عبر تحديد الافق الاستراتيجى الثورى لهذا العمل في المرحلة الراهنة التي يجتازها نضال الجماهير الشعبية ضد الطبقات الساندة. ففي اطار تحضير الشروط الذاتية والموضوعية للتغيير الجدىري ببلادنا تبقى المهمة الاساسية للقوى الثورية هي العمل على تصعيد المد النضالي الجماهيرى وتعميمه وتجديده. في هذا الاتجاه يأتي دور المنظمات الجماهيرية كأدوات نضالية تصدى لمهام التعبئة والتأطير والتحقيق التدريجى للتهوض الجماهيرى من خلال حلقة النضالات المطلوبة. أى ان النضالات المطلوبة يجب ان تخرج من طابعها الظرفى ومن انتمائها لتتكامل كلها في صيرورة نضالية واحدة يربطها البعد الاستراتيجى للمرحلة. ان تحقيق هذا التكامل وهذا الارتباط مهمة تقع على عاتق كل القوى الثورية المومنة بالنضال الطويل النفس المبتنى على أسس ايدىولوجية وسياسية وتنظيمية واضحة. ■

مفاهيم ضارة بالعمل النقابى

ان اختلاف الافق الاستراتيجى للعمل النقابى في مرحلة معينة يودى حتما الى اختلاف في الروايات والممارسة بخصوص العمل الجماهيرى. فالمفاهيم الخاطئة التي تضر بالعمل النقابى غالبا ما تكون ناجمة من ضيق الافق. ان الخط الاصلاحى وعظومه للعمل النقابى خير مثال عن هذا الامر. فممارساته وأطروحاته ليست بالاختلاف العابرة التي ولدتها الصدفة، بل هي خلاصات عملية تتسجم تمام الانسجام مع البعد الاستراتيجى للخط الاصلاحى. ان الطابع الاساسى المميز لهذا الخط هو طموحه الدائم للمهيمية سياسيا ونقابيا. هذا الطموح حرد الفكر البورجوازى الصغير القائم على النخبوية والاستخفاف بقدرات الجماهير وطاقاتها. وهذا ما يسجن الاصلاح في حذر دائم من الجماهير كطاقات وقدرات يمكنها ان تتجاوزه سواً على مستوى الطرح ام على مستوى الممارسة. ومن ثم فان بسط صميمته تشكل بالنسبة له الحل الاوحد لحصر الحركة الجماهيرية ووضعها في افقه السياسى الضيق، وتبعاً لذلك، فان قيادة وتأطير المنظمات الجماهيرية تصبح بالنسبة اليه هدفا قائما في حد ذاته. ومن ثم تأتي ممارسات الخط الاصلاحى جماهيريا، من منطلق مصلحي ضيق لا يرى في النضال الجماهيرى عامة سوى مرتكزا لخدمة متطلبات سياسته في اطار لعبته المغضلة، لعبة المساومة في اطار نخبية تضم الحكم ومعارضته في ان واحد. فباعتبار تحليله هذا فان الجماهير تصبح لديه مجرد اداة للتحريك السياسى يوطرها ويوجهها من فوق. فالارادة الثابتة للخط الاصلاحى تبقى هي اخضاع المنظمات الجماهيرية لمتطلبات عمله التكتيكي اليومي. أى ان تكون قابلة للتحريك عند الرغبة في "ابرار العشرات" وقابلة للتجميد ادا ما حان الظرف للجلوس على مائدة المساومة ...

كيف يواجه النظام المنظمات النقابية التقدمية

التعبير والتنظيم والتحرك.. حدود انعاش الحياة السياسية بالبلاد وضمان استمرار نوع من النشاط السياسي بما يوفر له مجالاً خصباً للتناور ومراقبة الصراع والتحكم فيه وتوجيهه. في هذا الإطار يندرج تعامل الحكم مع النقابات وممارسته ازاها.. فاذا كان النظام قد وجد امامه غداة الاستقلال، النقابات التقدمية (الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد الوطني لطلبة المغرب) كتنظيمات فرضتها ارادة الجماهير لرضا، فانه عمل باستمرار على تطويقها ومحاولة تدجينها بشق الوسائل والاساليب. ويمكن التمييز في هذا الاتجاه بين ثلاثة اساليب مباحرة وغير مباحرة استعملها واستعملها النظام ازا النقابات.

اولا، محاولة لتفيم النقابات من داخلها، باستخدام اسلوب الترغيب و"شرا" الضمان. فمن المعلوم ان النظام جعل من مساعدات الدولة للاتحاد المغربي للشغل ممرا لفرش ابرية مزعومة على النقابة غداة الاستقلال من جهة، ولربط سيرها من جهة اخرى يتمويله. كما ان الامتيازات العادية التي وفرها للعديد من مداومي النقابة، جعلت مولا، بيرون في مراكزهم السياسية مجرد مورد للمزيد من الامتيازات العادية ليس اكثر. وقد تاخذ محاولات التفيم شكلا آخر، كما كان الشأن بالنسبة للمنظمة الطلابية مع منظمة الشبيبة الملكية الاشتراكية التي تأسست واطرت من طرف أجهزة البوليس المغربي والتي كانت تستهدف التثوير على المنظمة الطلابية من داخلها. غير انها ماتت في المهد بغض بقظة الطلاب ووعيهم.

ثانيا، خلق أو تشجيع خلق منظمات زائفة عملا بالمقولة الاستعمارية "فرّق تسد". والهدف من وراء ذلك هو التضيق على النقابات التقدمية وتمييع الصراع ودفعه نحو الاحتراق الداخلي للطاقت العاملة والطلابية، ومن أجل ذلك عمل النظام بنفسه على خلق منظمات زائفة تابعة له بشكل مباحر. كما عمل بشكل غير مباشر على تشجيع قيام منظمات موازية كما كان الشأن بالنسبة "للاتحاد العام للطلبة" و"الاتحاد العام للشغالين".

وإذا كان مصير الاتحاد العام للطلبة هو القتل

اذا كان تراوج وتداخل القيم القطاعية والراسمالية يجد تعبيره الملموس اقتصاديا واجتماعيا في مشاكل التبعية القائمة بعد سلسلة التحولات التي شهدتها مغرب الاستقلال الشكلي وبخاصة ادماج قلول القطاع في اطار البورجوازية الكومبرادورية، فان هذا التداخل يجد تعبيره السياسي الايديولوجي في ذلك التعارض الهجين بين المفاهيم الايديولوجية القطاعية المحضة والمفاهيم الليبرالية (ايديولوجية الحكم وهيكلته من جهة واللعبة الديمقراطية وتعدد الاحزاب والصحافة من جهة ثانية). ان هذه الازدواجية تسمح للحكم باللعب على حبلين في آن واحد: حبل القمع من ناحية وحبل الانفتاح من ناحية ثانية. وهذه الحقيقة بارزة في واقعا السياسي ماضيا وحاضرا. ان هدف الحكم من الرتوش الليبرالية التي يصيغها على نظامه، هو التنفيس نسبيا وفي حدود عن الكبت والقهر الناجمين عن القمع بشق ابعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واستعمال هذه الرتوش كإمالة تعرض على السواح.

ان هذه المسألة تلمس بشكل جلي في المهازل الانتخابية التي كانت بلادنا مسرحا لها منذ الاستقلال الشكلي الى الان. فقد اوضحت هذه المهازل وبخاصة الاخيرة، حدود ليبرالية النظام وضيق "ديموقراطيه". فهذا الاخير حريص كل الحرص على الاتعدى مظاهر

الاضراب سلاح العمال للضامن من اجل مطالبهم المشروعة

ج - الصراعات الداخلية في المنظمات النقابية الجماهيرية، التي ' التي' الذي يمتص طاقاتها في احتراق داخلي ويقلص جماهيريتها ويصرف اهتمامها عن مواجهة المهام الأساسية التي تنتظرها. ولعل المثال الساطع عن هذا الوضع يكمن في أزمة الحركة الطلابية بالمغرب.

ان معالجة هذه الثغرات مهمة أساسية بالنسبة لكافة الفصائل التقدمية الديمقراطية ببلادنا وذلك لتطوير المسيرة النضالية لشعبنا وتجيدها والدفع بها في اتجاه حل التناقض الرئيسي القائم في مجتمعتنا. ان النظام سيظل يواجه كل تحرك جماهيري يمتدح أساليب القمع والتضييق، والغرض هو أن تنتقل الحركة الجماهيرية من موقع رد الفعل إلى موقع أفضل. ■

أحييت الكونغرس الديمقراطية الديمقراطية للشغل ذكرى ١١/١٠ أبريل من العام الماضي، التي تعرض فيها رجال التعليم والصحة للطرد والتعسف والقمع من طرف زبانية النظام في الأونة التي طالبوا فيها بحقوقهم التي سجلها دستور النظام نفسه، وقد تركزت الحملة القمعية على المناضلين المنضوين تحت لواء الكونغرس الديمقراطية للشغل.

وقد تميز المهرجان بمشاركة العديد من المنظمات العمالية والنقابية والمهنية. كما تميز بالشعار الذي رفعته جماهير الشفيلة: " رغم القمع، رغم الطرد، لن نركع، لن نخضع ". إضافة إلى الكلمة التي ألقاها الكاتب العام للكونغرس، ذكر فيها بالنضالات التي خاضتها جماهير العمال وجماهير المعلمين ورجال الصحة تحت لواء منظماتهم. كما ذكر فيها بالمسارسات التي تعرض لها المناضلون من طرف النظام اللاشعبي.

لقد كان أحياء ذكرى ١١/١٠ أبريل ليس فقط من أجل الذكرى بل كان من أجل الاستمرار في المسيرة التي تخوضها جماهير العمال نضالاً ضد الطبقات الحاكمة. تلك الطبقات التي برعنت ولا تزال تبرهن يوماً بعد يوم عن اختياراتها اللاشعبية واللاديمقراطية. فلئن كان رئيس الدولة وإلى جانبه العديد من رجالها يتشدقون سواً في الداخل أو في الخارج بالديمقراطية وحرية العمل النقابي، فإن الفارق يتضح بين ما يتشدقون به وبين ما يمارسونه من قمع وطرد جماعي ضد المناضلين وعلى جماهير الشفيلة، وخير مثال على ذلك الاعتقال الأخير الذي تعرض له المناضل أمكح سعيد الكاتب العام الأقليمي للنقابة الوطنية للتجار الصغار والمتوسطين في أكادير. ■

والعزلة، فان الاتحاد العام للشغالين عرف نمو نسبياً نتيجة سياسة القيادة البيروقراطية للاتحاد المغربي للشغل التي عملت باستمرار على تقييد العمال وعزلهم ودفعهم بالتالي للبحث عن أي ملجأ آخر.

ثالثاً، أسلوب القمع المباشر، وهو الأسلوب الذي مارسه النظام باستمرار ولا يزال لخلق أي مد جماهيري أو تطور تنظيمي وتقليمه. وليس من المبالغة في شيء القول بأن القمع كان هو الجواب الدائم للنظام على أية حركة مطلبية كانت، سواء تعلق الأمر بالطبقة العاملة أم بالحركة الطلابية. ولعل أقسى وأقوى حملة قمعية أعينها كانت تلك التي ووجهت بها الانتفاضة العمالية التاريخية المتجسدة في الكونغرس الديمقراطية الديمقراطية للشغل، وبخاصة في إضرابات ١٠ و١١ أبريل من السنة الماضية. ان عنف هذه الحملة وشموليتها لتدل بشكل واضح وجلي على أن النظام عاجز عن الالتزام بقواعد اللعبة التي يسطرها هو بنفسه عندما يجد أمامه مدا جماهيرياً حقيقياً ومنظماً.

ان الإشارة إلى الأساليب التي يلجأ إليها النظام لضرب النقابات وحقها يوضح لنا في نفس الوقت أن النظام يستغل في النهاية نقاط ضعف القوى الثورية والمنظمات الجماهيرية أحسن استغلال ليحولها إلى نقاط قوة بالنسبة له. ويمكن تلخيص هذه النقاط بشكل إجمالي في ثلاثة:

١ - عدم ارتباط النقابات وتجددها في أوساط الفلاحين الفقراء والمعدمين. وهذا ناجم أساساً عن كون القوى الثورية في المغرب لم تتجذر في هذا الوسط بما فيه الكفاية لحد الآن، بشكل يحد من السيطرة المطبقة التي يفرضها النظام على البادية. ان انعدام النشاط السياسي في البادية - والذي يعتبره النظام جريمة لا تغتفر - يشكل ثغرة في نضال الجماهير الشعبية ضد الطبقات السائدة ويحرم القوى التقدمية الديمقراطية من عمق نضالي ثمين، بتعنين ارتباطها مع الجماهير الشعبية، ونشر وتعميم أفكارها وأطروحاتها خاصة، وأن البادية المغربية لا تزال تضم أكبر نسبة من السكان.

ب - تقطع النضال النقابي وافتقاره لصيغ الشمولية والتواصل على مستوى قطاع ككل مثلاً أوصاعة يكاملها.. الشيء الذي يحول دون أن تتبلور من هذه النضالات الجزئية مسيرة نضالية متكاملة ومتعددة الواجهات بشكل تدريجي. فانعزال النضالات عن بعضها يسمح للنظام لضرب كل منها على حدة بسهولة نسبية وتهميش هذه النضالات.

بمسألة الطاقة - التي يرتبط استمرار النظام الإمبريالي ذاته باستمراريتها .

وبنا، على ذلك عملت على ترتيبها أوضاعها من جديد - على ضوء مزامتها وأزمتها - من خلال إيجاد ودعم أنظمة التبعية العميلة، وتعويض خسران بعضها البعض الآخر، كما طبخت المخططات الهادفة الى ضرب الطوق على الأمة العربية في جميع المستويات، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وبالإلاس عسكريا. ومن ثم فانها دخلت في الحقيقة معركة مصيرية بوطننا العربي، معركة الاستمرار أو الاندحار النهائي، معركة الحياة أو الموت .

في ظل هذه الظروف الدولية والقومية العامة، يحل بنا فاتح مای هذه السنة، عيد العمال والشقيلة في جميع انحاء العالم، عيد الكفاح والصمود من أجل انتزاع حقوقهم، والوفاء في وجه استغلال طاقاتهم وعرق جبينهم لغائدة اقلية المحظوظين والمستغلين .

ولا يحق لنا الاستغراب، اذا ما حل بنا فاتح مای مرة اخرى وبلادنا تعيش اخطر أزمة اقتصادية واجتماعية عرفتها منذ "الاستقلال" .

لنظام التبعية عندنا، شانه شأن الانظمة التابعة في الوطن العربي وافريقيا وأمريكا اللاتينية، قد عمل تمها لطبيعته، على استيراد أزمة الراسمال الدولية، وتجديدها وتعميقها ببلادنا على حساب مصالحنا الوطنية ودون التردد في الزج بكامل اقتصادنا الوطني في احضان الإمبريالية، لا يحق لنا الاستغراب، فذلك مالوف وطبيعي لدى نظام استرجع وجوده بغض "حماية" اجنبية، وربط مصيره بالثاني بمصير التواجد الاجنبي - بشس اشكاله وتلاويته - وهيمته على المرافق الحيوية ببلادنا .

من هذه الشروط العامة، الدولية والقومية والوطنية، يستمد نضال الكادحين بالمغرب، وفي طليعتهم الطبقة العاملة، بعدة التاريخي وعمق الاساسي .

ان الطبقة العاملة بالمغرب، ومعها جماهير الشقيلة والكادحين، عندما تنهض للدفاع عن حقوقها المشروعة، والمطالبية بالكف عن الاستغلال الفاحش، وتوفير شروط اذنى للعيش الكريم، وتنض في نضالها الدؤوب هذا، مهما بلغت جسامة التضحيات ومهما تنوعت اشكال القمع حدائق وخراسة، عندما عندما تغفل، بتلك العزيمة والنضج والشهيات التي تعيزت بها نضالاتها الاخيرة، فانها انما تنهض في الحقيقة للدفاع عن الحقوق المهدومة للمواطن العربي عامة، ولتصامم في النضال التحرري المحتدم عالميا ما بين الراسماليين والإمبرياليين المستغلين من جهة، والجماهير المنتجة للطاقة الى السلم والعدالة الاجتماعية من جهة ثانية. ■

البعث الثوري لنضال الكادحين

يتعرض النظام الراسمالي في الظروف الراهن، لخطر أزمة عرفها منذ نشأته. صحيح أن الأزمات الاقتصادية السابقة قد هزمت أركانها مرًا، لكن الوضع الذي يعيشه اليوم يختلف في نوعيته. إذ لا يتعلق الأمر بصعوبات اقتصادية ظرفية، أو بأزمة في قطاع من القطاعات، بل بمازق حقيقي، أسبابه هيكلية جوهرية، تعرض هذا النظام للتقهقر التدريجي والاندحار الذي وإن كان يسير على وتيرة بطيئة، فهو يتحقق بكل تأكيد لا محالة .

وأوضاع التقهقر والتراجع التي يعيشها النظام الراسمالي لا تعود إلى أسباب هيكلية ذاتية فحسب، بل أيضا إلى صمود الشعوب وكفاحاتها المستمرة من أجل انهاء الهيمنة الراسمالية الإمبريالية، سواء كانت تلك الهيمنة واضحة على شكلها الاستعماري العتيق، أم مستترة وراء الشكل الاستعماري الجديد المتوغل في المرافق الاقتصادية والثقافية والسياسية .

إن تظافر هذه الكفاحات، والانتصارات التي حققتها الشعوب في القارات الثلاث: أفريقيا، آسيا، وأمريكا اللاتينية وبخاصة في فيتنام وأنغولا وموزامبيق وزمبابوي وإيران ونيكاراغوا... متزاوجة مع مازق الراسمالية الدولية، هو الذي يجعل الإمبريالية اليوم، تزيد خراصة في مواجهة الشعوب، وتكرس الجهود للبحث عن أفضل المواقع وادقتها، وأنجع الطرق الكفيلة بالحفاظ على وجودها .

بهذا التوجه، ومن موقع الضعف المتزايد الذي تعاني منه، نقلت الإمبريالية ثقلها وتركيزها الأساسي للوطن العربي، ليس من قبيل الصدفة لكن وعيا منها بضرورة الحرص على مصالحها الحيوية بالمنطقة، الاقتصادية منها والإستراتيجية، تلك المصالح - وخاصة المتعلقة منها

تصاعد النضال الوطني والصراع الاجتماعي

إعدام 13 ماضلاً

أقدم النظام التونسي العميل على إعدام ثلاثة عشر ماضلاً وطنياً، متهمين بالمشاركة في أحداث قسوة، وذلك بعد محكمة صورية وسريعة، لم تؤمن فيها أبسط حقوق الدفاع، حيث منع عدد من الحامين والمراتبين الدوليين من متابعة المحاكمة.

ورغم نداءات العفو التي وجهتها المنظمات والهيئات الديمقراطية والإنسانية العربية والدولية، فإن النظام البورقيبي، لم يتردد في تنفيذ هذه الجريمة الكفرا، في حق الشعب التونسي.

أن أحداث ٢٦ يناير ١٩٧٨ لا زالت عالقة في الذهن، حينما أقدم النظام البورقيبي، على اغراق المظاهرات السلمية التي نظمها الاتحاد العام للعمال التونسيين في الدم، طالفا ذبائنه وجثوده في شوارع المدن التونسية، تحصد برصاصها المواطنين الأبرياء، وتتكلم بالمناضلين النقابيين.

أن النظام التونسي العميل، يعتقد أنه بالأرهاب والقمع الوحشي، يستطيع أن يوقف حركة الجماهير ويرعب القوى المناضلة، غير أن هذه الجرائم الشنيعة التي يرتكبها، تظهر ضعفه وعدم قدرته على السيطرة على الأمور. إن القمع والإرهاب سوف لن يزيد الحركة الجماهيرية وقواما المناضلة إلا صلابة وتجديرا، ومزيدا من الالتحام فيما بينها، في مواجهتها لنظام التبعية والعمالة المتسلط على الشعب التونسي. ■

القوى التقدمية استطاعت أن تحبط كل المناورات الحكومية وخصوصا على صعيد نقابتيين أساسيتين ترتبطان أساسا بنضالات الجماهير الشعبية المصرية سواء على الصعيد الوطني أو القومي: فهي نقابة الصحافيين تمكنت القوى التقدمية من فرض مرشحها حيث تم انتخاب السيد كامل زهيرى نقيباً للصحافيين المصريين وانتخاب كل من محمود المرغاي وحسين عبد الرزاق وأمينة شفيق أعضاء في الهيئة الإدارية وهم أعضاء في حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي.

وفي نقابة الحامين استطاعت القوى التقدمية في أصال النحاسي أحمد الخواجه ليكون نقيباً للحامين المصريين. ومن المعروف أن النحاسي أحمد الخواجه كان عضواً في مجلس الشعب السابق وطرد منه لاعتراضه على اتفاقيات الرئيس المصري مع زعماء الاحتلال الإسرائيلي. كما استطاعت القوى التقدمية الحصول على المراكز الثمانيّة الأولى في حين منيت لائحة المرشحين الحكوميين بهزيمة كاملة.

وعلى صعيد الجامعة المصرية تقوم الجماهير الطلابية بتحركات مناهضة لسياسة السادات. وازاً هذا التصاعد النضالي عمد النظام المصري الى ممارسة الاعتقالات الجماعية بتهمة التحريض ضد النظام وبتهمته الشيوعية، وقد بلغ عدد المعتقلين خلال الفترة الاخيرة أكثر من خمسة آلاف مواطن مصري من مختلف الانتماءات السياسية. ■

رغم الضجيج الاعلامي الذي يمارسه النظام المصري لتغطية نضالات مختلف الفئات الاجتماعية ضد سياسة الرئيس المصري وطبقته الطفيلية، وبالرغم من محاولة شحن المواطن والراي العام المصري بالنعرة الاقليمية ضد العرب من كونهم تنكروا لتضحيات الشعب المصري ويمارسون سياسة التجويع ضد مصر ورغم هذا، لم تنجح سياسة الحكومة في تطويع المواطن المصري في السير لما يمارسه النظام.

وفي هذا الاطار كان عمال مصر في طليعة القوى الاجتماعية التي تناهض توجهات النظام في ضرب مكتسيات الشعب التي انجزت بفضل نضالهم الثنا، التجرية الناصرية المناهضة للرجعية المحلية والامبريالية العالمية.

ففي اثنا الانتخبات العالمية التي جرت في شهر اكتوبر احرزت القوائم العمالية المناصرة لحزب التجمع الذي يقزعه المناضل خالد سحبي الدين تأييد عمال المصانع في مختلف المواقع الانتاجية، بالرغم من مضايقة السلطة وتدخل رجالها لحث العمال للتصويت لقادة القوائم الحكومية واعتقال المرشحين التقدميين.

واخيراً، وفي محاولة النظام لاحتواء النقابات المهنية وتسييع نشاطها، اقترح الرئيس المصري تحويل النقابات المهنية الى "نوادى". هذا بالإضافة الى اصدار قوانين تحضيق الخناق على القوى التقدمية في ممارستها لحقوقها النقابية. إلا أن

شعوب أمريكا الوسطى في مواجهة السياسة الامبريالية

انهيار النظام الديكتاتوري

في السلفادور

تقدر مساحة السلفادور بأحدى وعشرون ألف كلم مربع، ويبلغ عدد سكانه أربعة ملايين ومائتي ألف نسمة، وبذلك يكون هذا البلد أكثر البلدان الأمريكية كثافة في السكان. وأغلبية هؤلاء، يشتغلون في الزراعة والقهوة والقطن والسكر هي المنتوجات الأساسية للاقتصاد السلفادور. ويتمتع هذا البلد بطرق مواصلات جيدة، وموانئه هي أحسن موانئ أمريكا الوسطى، كما يتمتع بوفرة مائية هائلة نتيجة وفرة الانهار مع نهوض صناعي وخاصة في المدن الهامة.

البنية الاجتماعية تتكون من قطاع غالب للزراعة - ستين في المائة من مجموع السكان - طبقة تامة من العمال الصناعيين، طبقة وسطى تعيش في المدن، قطاع من الموظفين والعسكريين يحتوى على ثلاثين ألف من الأفراد، واخيرا ما يسمى هناك بـ"العائلات الأربع عشر" التي تتحكم في البلد منذ نصف قرن، والانتساب الى احدى هذه العائلات يعني أن يكون الشخص عضوا في احد الاوليغارشيات الاكثر جبروتا في أمريكا اللاتينية.

النظام العسكري في السلفادور هو النظام الذي استمر في السلطة بدون انقطاع اكثر من أى نظام آخر في العالم. ان العائلات الأربع عشر المائلة للثورة الهائلة البنية والقطنية ووسائل النقل والصناعات المتوسطة والطاقة الكهربائية والابناك، قد فرضت منذ ١٩٢٦ وباستمرار، مرشحيتها لرئاسة الجمهورية، باختيارها كبار الضباط المصاهرين لها دما. ■

أن الإزمات الوطنية المتعاقبة في أمريكا الوسطى يجب تحليلها بهذه النظرة العامة. لان العوامل المشتركة لهذه الإزمات لها "عدو رئيسي": الولايات المتحدة الأمريكية. هذا العدو الذي يحدد بدوره استراتيجيات وأهداف مشتركة بديلة. وهذا بالضبط ما يبعد أى احتمال لأى حل لازمة المحلية المتجلي في الحفاظ على الوضعية الراعنة أو الرجوع الى الشروط السابقة.

أما الشكل الجديد للحضور الأوربي في أمريكا الوسطى - الذى يكثر الكلام عنه في الشهور الأخيرة - كطرف "ثالث" أو كعامل آخر للاستقرار فانه غير وارد، "السبب رئيسي: انه سوف يصب في مشاريع "الاستقرار" الأمريكية كذلك، والتي هي تغيير الوجه الآخر للمشاريع القديمة المعروفة. الاستقرار في هذه المنطقة سوف لن يكون ممكنا دون القبول بالدفرة العميقة للمجتمعات السائدة، والقضاء على الاوليغارشية الإقطاعية، والطغمة العسكرية المتسلطة، وفوق ذلك تصفية مراكز الثقل الاقتصادى التي توجد في قبضة الشركات الأمريكية الكبرى.

التخطيط الامبريالي للخروج من المأزق

ان المسبل السواضح للتطور الجارى في أمريكا الوسطى هو الاسراع في التنازع وقطع الفترات الزمنية. بذلك تنمو المراحل نوعيا، فالمحاولة

قبل أقل من عام مضى كان من الصعب التأكيد على نصر شعب نيكاراغوا على ديكتاتورية "اناسيو سوموزا". وبعد انتصار الثورة أصبح غير "صعب" الاعلان عن "الأثر الفعال" لذلك الحدث في أمريكا الوسطى، وبالتالي اتجاه الانظار الى السلفادور كيوارة ملتصبة، والتي انظمة غوانيمالا والهنديراس، كأنظمة يجب تحديد تاريخ سقوطها.

لقد أصبح السلفادور يعيش فعليا مرحلة من المغاض الثورى. لكن، قبل كل شيء، من الواضح ان الانتفاضات الشعبية في هذه المنطقة ليست ظواهر وطنية معزولة، بل جزاء من حركة عامة تستهدف الديمقراطية والتغيير الاجتماعى، مدفوعة اساسا بأسباب متشابهة، وكل بلد يشكل مرحلة واحدة لنفس الصيرورة. بحيث، يمكن الحديث عن ثورة وسط-أمريكية، وهي نوع من رد تاريخي على البليقنة التي نلدها المستعمرون، وتوسع الولايات المتحدة في منطقة لا شان لها فيها. اذا كانت في الحقيقة تقوم ثورة في أمريكا الوسطى، فانها تتخجر ضد الولايات المتحدة، لانها تستهدف نقطة ارتكاز العلاقات السلطوية التي تثبتت بين هذه الدولة السلطوية والمنطقة. الجماهير تحضى اليوم بأرواحها في السلفادور وغوانيمالا، كما ضحت في نيكاراغوا، ليس فقط للتخلص من ديكتاتور او من العسكريين الحاكمين، بل من اسباب هؤلاء، اسباب الاقتصاد المتخلف والجائر، ذلك الاقتصاد المستمر فقط بالقمع، وحيث الاستثمارات الاجنبية تهيمن على كل المرافق.

يوم ١١ أبريل) فإن القمع قد خلف مئات القتلى خلال أسابيع قليلة، وامتد لسقل القمع والاعتقال إلى رئيس أساقفة السالفادور، نتيجة موقفه الصادق تضامنا مع نضال الجماهير الشعبية.

فالوصفة الفاشية للإصلاح والقمع، لا تعمل الا على تفاقم مأساة شعب السالفادور الذي يخفق طريقه - عاجلا أم آجلا - نحو انتصار الازادة الشعبية. ■

قهوة وانفتاح

الواسعة لجماهير البادية والمدن، بهدف تحقيق اصلاحات عميقة في بنية الملكية وأليات توزيع الثروة. وكان جزءاً من هذه القوى، وخصوصاً اللجان الشعبية الثورية والروابط الشعبية ٢٨ فبراير، قد حيا اسقاط الديكتاتور روميرو في أكتوبر الماضي بالانقلاب الذي قاده العقيد سخانو وغوتيريريت، غير ان هاتين المنظمين سحبتا دعمهما للجنة الحكومية بعد ان برهنت هذه الاخيرة عن عجزها على تنفيذ الوجود الاصلاحية المعتدلة من جهة، ومن جهة اخرى بوجود قطاعات فاشية داخل الجيش لا تطيع أوامر قياداتها. واصبح القمع أكثر شدة ضد الفلاحين والطلبة: كل يوم يقتل العشرات من مناضلي المنظمات الشعبية.

ان العملية الاصلاحية لشهر أكتوبر، التي تنهتها وخطلت لها الولايات المتحدة، قد فطقت هذه هي العبرة التي يمكن استخلاصها من الوضع في السالفادور. ان جهاز الدولة السالفادوري قد عرقل ادخال الاجراء الاصلاحية ضمن نظام تحتكره أربعة عشر عائلة ويلبس بزة عسكرية منذ خمسين عاماً.

ان الفاصل بين الإصلاح والثورة يظهر انه قد علب في السالفادور تقريباً في السنة الثانية. لان الشروط العميقة لهذا البلد تبفر بمرحلة تثبيت ارادة الشعب الذي كابد من الديكتاتورية، وفتح آفاق تحقيق طموحاته. ■

وذلك في غياب حكومة تمثل فعلا هذه الجماهير وطموحاتها.

ان التناقض ما بين سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المعتدة للسالفادور، وأهداف الحركة العمالية في هذا البلد يظل كاملاً وتاماً.

منذ ان شرع في الإصلاح الزراعي وتأميم المصارف (الذي نسي منه ويقصد، تأميم التجارة الخارجية الذي وعدت به اللجنة الحاكمة

التكتيكية للولايات المتحدة الأمريكية تتجسد في استعمال مختلف الاساليب لحصر هذا التطور بعد تجربة نيكاراغوا للحصول على نتائج سريعة. ففي نيكاراغوا كان من الضروري قيام "حرب اهلية" طويلة وقاسية للاطاحة بالديكتاتور سومورا. لكن في السالفادور وقع سقوط الجنرال كارلوس روميرو في أكتوبر الماضي قبل ان تتخذ الانتفاضة الشعبية وحرب العصايات في المدن شكل المجابهة العسكرية الكاملة.

في نيكاراغوا، اتخذت الاصلاحات الاقتصادية بعد سقوط الديكتاتور سومورا وانتصار الثورة الشعبية، لكن نظام السالفادور قبل يهدد الاصلاحات حالياً (ولو على الاقل شكلياً) كحل وسط بين الديكتاتورية الشبه منهاره وحكومة شعبية محتملة. في نيكاراغوا ظل جيش سومورا حاكماً على الاسابيع الاخيرة محافظاً على تماسك وتعايشه جماعياً في الدفاع عن الديكتاتور المنهار وعن مصالح الإليغاريا، ولكن العسكريين السالفادوريين اصبحوا الآن منقسمين وخاصة في الوسائل الكفيلة لبقا واستمرار الجيش كجهاز.

من النظرة الاولى يظهر ان مسلسل الأحداث في السالفادور قد خطط له في واشنطن: اسقاط الجنرال روميرو بتدبير من الاستخبارات الأمريكية، التي اقترحت لجنة من "العسكريين التقدميين" وبمشاركة الحزب الديموقراطي المسيحي. الإصلاح الزراعي وتأميم المصارف تم أيضا بتوجيهات من البيت الأبيض، الذي وعد كذلك بخمسة وخمسين مليون دولار لتعزيز ميزانية الحكومة السالفادورية.

تخصيص خمسة ملايين دولار من مجموع المساعدة العامة للجيش، جلب خمسة وثلاثين مستشار عسكري كبيراً في قمع الثورات، اقامة اصلاح زراعي حيث لا يرى فيه الفلاح طموحه بل هو عبارة عن تحويل المزارع الكبرى إلى "متارنيات" انتاجية يسيرها موظفون تعينهم الحكومة: نحن هنا امام وسيلة غاشقة ومشكوك فيها، سوف لن ترضي بها الجماهير الشعبية، لانها بالاساس لا تمتلك حالياً امكانية مراقبتها،

من العسير فعلا ان مراحل الانفتاح السياسي في السالفادور تصادفت مع بعض المراحل الأكثر رخاءاً بالنسبة للقهوة في السوق العالمية. ومع ذلك فإن هذه المراحل كانت قليلة. فبعد الحرب العالمية الثانية اصبح الطرف الاقتصادي لصالح منتجي القهوة، الذين سحروا باصلاح ١٩٤٨ الذي اعطى للبلاد سلسلة من القوانين والتشريعات التي حدوا ما ايجابية، وكذلك ميثاق دستوري، اعتبر وقتها من افضل دساتير القارة الأمريكية. العملية تبناها قسم من العائلات "١٤" الذي اعتبر اقرار مرونة دستورية وتشريعية في البلاد بهدف النهوض بالتطور الصناعي. وبعد فترة زمنية جمدت كل ذلك. باستثناء أربع سنوات ٥٦ - ١٩٦٠ التي سجلت انفتاحاً نسبياً، ألغاه الجيش وقوى الأمن بوحشية رهيبية.

منذ ذلك الحين اصبحت الذبذبات السياسية في السالفادور محدودة. منذ ١٩٧٤ اصبح القمع حاضراً اتخذ أحياناً صورا في منتهى الوحشية والهمجية، ولا وجود لرقابة من أي نوع على اجهزة القمع العسكرية والبوليسية، والتنظيمات الشبه عسكرية لليمين المتطرف التي تعتبر من اخطر المنظمات الارهابية اليمينية في أمريكا اللاتينية.

وبموازاة ذلك، فإن المنظمات الثورية وخاصة الجماهيرية قد نمت بشكل ملموس، باستراتيجية التعبدية

لقادع الاتحاد العام لعمال فلسطين فروع لبنان

أجرت "الاختبار النوري" حواراً مع الاخوان: زايد وهبة أمين سر الاتحاد العام لعمال فلسطين - فروع لبنان، وموسى جريس مسؤول العلاقات الخارجية في الاتحاد. وهذا النص الكامل للمطالبة.

س: هل لكم أن نتطوعنا فكرة اجمالية عن الاتحاد العام لعمال فلسطين بلبنان؟

الاتحاد العام لعمال فلسطين في لبنان هو أحد فروع الاتحاد الباقية الثلاثة عشرة لوعاً موزعة على الشكل التالي: فرع سوريا - فرع العراق - فرع الكويت - فرع ليبيا - فرع مصر - فرع غزة - فرع ابوظبي - فرع السويد فرع الدانمارك - فرع بلجيكا - فرع اوستراليا وفروع لبنان.

ويعتبر فرع لبنان من اهم الفروع بسبب اوضاع العمال الاجتماعية وقوانين العمل الجائرة والكثافة السكانية للشعب الفلسطيني واستمرار العدوان الصهيوني اليومي على المخيمات. ويبلغ عدد العمال المنتسبين للفروع ثلاثين الف عامل فلسطيني خمس وستين في المائة منهم يعملون في القطاع الزراعي والهاون في اعمال ومهن اخرى. والعمال الفلسطيني بالنسبة لقانون العمل اللبناني عامل اجنبي لا يستطيع العمل بدون اجازة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وهذه الاجازة تخضع لموافقة سابقة من ارباب العمل وتعمل لمدة واحدة ولمهنة واحدة وفي مؤسسة واحدة، وتخضع لرسوم سنوية تبلغ مائة وخمسون ليرة لبنانية كحد أدنى وخمسمائة ليرة

كحد أقصى وفي نفس الوقت يبيع العامل الفلسطيني من العمل في كافة مؤسسات الدولة اللبنانية. كذلك فان العامل الفلسطيني محروم من كافة الضمانات الاجتماعية والصحية والعائلية لانه يطبق عليه "سيديا المعاملة بالمثل".

تربط الاتحاد العام لعمال فلسطين، فرع لبنان، علاقات ثقافية مشتركة مع النقابات التقدمية والوطنية اللبنانية ويؤوض عمال لبنان وفلسطين نضالات اجتماعية مشتركة ضد الرأسمالية والاستغلال والقوانين الجائرة. وقد استطاع الاتحاد العام لعمال فلسطين تحصيل العديد من المكاسب والانجازات للعمال منها على سبيل المثال لا الحصر:

- 1 - زيادة اجور عمال الزراعة في الجنوب وتخفيض ساعات عملهم. وهذا النضال يبدأ سنوياً مع بداية كل عام ومنذ العام ١٩٧٢ بحيث اصبح العامل اليوم يعمل سبع ساعات عمل بدلا من عشر ساعات سابقا. وبحيث اصبح الحد الأدنى للاجر ثلاثين ليرة بدلا من خمسة ليرات.
- 2 - تحصيل مبلغ مليون وثمان مائة وخمسة وتسعين الف ليرة لبنانية كتعويض نهاية الخدمة لعمال البحر الفلسطيني البالغ عددهم اربع مائة وخمسين عامل بعد اعتصام دام احدى عشر يوما وكان ذلك في ٢١ ديسمبر ١٩٧٧ واستمر حتى ١٥ يناير ١٩٧٨.
- 3 - تحصيل مبلغ مائة وسبعين الف ليرة لبنانية لعمال مصانع جبر للخلز والنسيج بعد اعتصام ست ساعات في منزل الرأسمالي غازي جبر.

ولدى الاتحاد الان خطة اقامة تعاونية صيد الاسماك لعمال البحر كما قام بتأسيس التعاونيات الاستهلاكية في المخيمات. اما على الصعيد التنظيمي فقد قام الاتحاد ببناء اللجان النقابية للمهنة الواحدة في روابط السبعة المتواجدة الساحة اللبنانية.

س: كيف نشأت التعاونيات وما هي اهدافها وطرقه نسرها؟

لقد بدأت فكرة ايجاد التعاونيات

خلال العام ١٩٧٦ حيث كانت الساحة اللبنانية مسرحا للقتال الدامي بين الحركة الوطنية اللبنانية والقوى اليمينية الانفصالية التي بدأت حربها ضد الثورة الفلسطينية بهدف تصفيتها وتنفيذ المخطط الصهيوني الامبريالي الرجعي، حيث حوصرت المخيمات آنذاك ولم يعد باستطاعة العامل الفلسطيني الحصول على المواد الغذائية الضرورية لحياته اليومية. فانخذت الهيئة الادارية للاتحاد قرارا بضرورة بناء التعاونيات للمساعدة على دعم صمود جماهير الضحايا والمواطنين اللبنانيين الذين يعيشون بالقرب من المخيمات. وهذه التعاونيات تؤمن السلع الضرورية كالمواد الغذائية والملابس والادوات المنزلية وتباع هذه المواد بأسعار ادنى من أسعار السوق المحلية بهدف الحد من الجشع وضرب الاحتكار. وقد افتتحت التعاونية الاولى في الاول من ايار عام ١٩٧٨ وتبعها افتتاح اربعة فروع اخرى، والتعاونيات موجودة في كل من بيروت والشمال. ولدى الاتحاد خطة افتتاح احدى عشر تعاونية اخرى لتغطية كافة اماكن تجمع العمال الفلسطينيين، ويستطيع العامل الفلسطيني ان يمتلك اسهما في التعاونيات ويستفيد من ارباحها السنوية، وتوزع الارباح في نهاية كل عام على العمال المنتسبين بحيث لهم نسبة مئوية طبقا لمساهماتهم، وهناك نسبة اخرى تذهب للتعاونية بهدف تطويرها ونسبة ثالثة للمعارض الاجتماعية في المخيمات.

اما بالنسبة لتسيير هذه التعاونيات، فتقوم به مجالس ادارة منتخبة من طرف المساهمين بأشرف مجلس مركزي أعلى مشكل بقرار من منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وتقف الظروف العادية السهنة للاتحادنا وعائلنا حاليا في وجه تنفيذ خطة استكمال افتتاح الفروع الاخرى وذلك نظرا للاوضاع الاجتماعية السهنة الناجمة عن استمرار حالة الاضطراب في لبنان وبسبب الاعتداءات الاسرائيلية اليومية. ويعتمد الاتحاد في انجاز هذه المشاريع على ما يمكن ان يقدم اليه من دعم من خلال عماله

وأصدقائه الثوابين في الاتحادات الخفيفة والصديقة، ولجان التضامن مع فلسطين في العالم، والمؤسسات التي تعنى بدعم المشاريع الاجتماعية.

س: كيف ترون الوضع الفلسطيني عامة والوضع في لسان حاسية؟

كما هو معروف فإن الثورة الفلسطينية، منذ انطلاقها في فاتح يناير ١٩٦٥ لا تزال تواجه المواقف الإسرائيلية الصهيونية الرجعية الهادفة إلى القضاء على هذه الثورة. وقد ازدادت شراسة المواقف نتيجة خروج مصر من الساحة العربية وانتقال النظام المصري إلى معسكر الإعداء الصهاينة بعد توقيعها اتفاقية كيب ديفيد الخيانية. ولكن كافة المواقف متحطمة على صخرة صمود شعبنا والتفاف الجماهير العربية وقوى الثورة والتحرر حولها. ولقد استطاعت الثورة الفلسطينية أن تحقق المزيد من المكاسب والانتصارات على كافة الأصعدة وذلك بسبب وضوح الخط السياسي لمنظمة التحرير، وقادتها الحكيمة والواعية.

وبالنسبة للبنان فهو كما معروف أكثر الساحات العربية التهابا حيث يواجه شعبنا الفلسطيني وشعبنا اللبناني الفارات الإسرائيلية والهجومات الانتزالية بهنما، ولا تتردد الشدائد، تبقى معظم الأنظمة تتلحف وكان ما يدور لا يعنينها. ولكن ثقنا بشعبنا وثورتنا والقوى الوطنية اللبنانية والعربية والصديقة كقيلة بأحباط كافة المواقف والاستمرار في مسيرة الثورة حتى يحقق شعبنا كافة أهدافه في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الديمقراطية المستقلة فوق ترابه الوطني.

س: كيف تقيمون التطورات على الصعيد الأوروبي عامة؟

كما سبق وذكرنا أننا فإن هذه التطورات ناجمة عن الوضع السياسي لمنظمة التحرير وأهدافها وإنكشاف الدعاية الصهيونية التي كانت ولا تزال تحاول استغلال الجرائم الفارزة ضد اليهود لاستغلال عطف هذه الشعوب والدول وتجيير هذا العطف من أجل استكمال بنا الكيان العسكري الإسرائيلي. ولكن انطلاق الثورة الفلسطينية وتصديها لكافة المواقف

بصمود بطولي جعل العالم يسمع بالشعب الفلسطيني ويعترف أن هذا الشعب لا يقاتل من أجل القتال، وإنما في سبيل حله المقتصد وأرضه المحتلة: وانكشف الدجل الإسرائيلي الصهيوني: "الفلسطينيون يقاتلون ضد اليهود" وذلك من خلال طرح منظمة التحرير فكرة إقامة الدولة الديمقراطية التي يعيش فيها الجميع من عرب ويهود بمساواة ودون أي تمييز. كذلك استهتر الصهيونية بالمجتمع الدولي وفشل اتفاقيات السادات - بيتن - كارتر في كعب ديفيد، جعلت العالم يدرك بأنه لا سلام بدون منظمة التحرير وبدون الشعب الفلسطيني. وهنا لا بد من الإشارة إلى الدور الذي يقوم به العمال العرب في أوروبا والذي يجب أن يأخذ أشكالاً أخرى من التحرك المنظم والفعال من أجل شرح القضية السياسية لشعبنا وثورتنا، هذه الثورة التي هي ثورة الشعب العربي وكافة قوى التحرر والتقدم والسلام في العالم. ■

الإختيار الثوري

عنوان المراسلات

ALPHA-CONCEPT
11, RUE DE LA PIE
78730 ROCHEFORT-EN-YVELINES

الأشتراك السنوي

30 ف. ف او ما يعادله

الحساب البريدي

C.C.P. 115150 D - LA SOURCE

COMMISSION PARITAIRE
N° 60800

DISTRIBUTION: N.M.P.P.

IMPRIMERIE:
JIMPRIME - GARCHES

DIRECTEUR DE PUBLICATION:
MAURICE BLANC

ما وراء الستار

- لا زالت إسرائيل مستمرة في عملية تسليم متتبعين وأربعين أنية عسكرية للنظام المغربي، تلك العملية التي ابتدأت سنة ١٩٧٨. كما أنها سلمت مؤخرا ذبايات خفيفة من طراز "ام ايكس ١٢" التي يمكن تمييزها بواسطة برجها الدوار المرتفع إلى درجة تفوق الارتفاع المألوف في هذا الطراز من الدبابات.
- انطلقت الجزائر على حرب الصحراء المغربية. ما بين سنة ١٩٧٤ وسنة ١٩٧٨، ما يقرب من أربعة عشر مليار دولار، أي ما يعادل سبعين في المائة من مجموع توظيفاتها الداخلية ما بين سنة ١٩٦٧ و١٩٧٧.
- كلفت حرب الصحراء الشعبين المغربي والجزائري ما بين سنة ١٩٧٤ و١٩٧٨ حوالي ثلاثين مليار دولار (١٢٠ مليار درهما تقريبا)...
- من الثابت الآن أن الاثراء على تنظيم "المسيرة الخضراء" من الناحية العملية، قد أسند لمجموعة من "الخبراء" من ألمانيا الغربية. كما أن الجهاز الألماني "المضاد لارهاب" المدعو "ج ١ - ج ٩" قد تعاضد مع النظام لتكوين الاطر المختصة في القتل والارهاب الموجه ضد المناهضين، وكذلك تزويدهم بالخبراء والمستشارين في هذا الميدان للاستفادة من خبرتهم حليا أي داخل المغرب...

جريمة أخرى ترتكب داخل سجون النظام المغربي، حيث استشهد المناضل الحاج أولمليل بنموسى، وهو الذى كان ضمن صفوف الرعيل الأول الذى قاوم الاستعمار حتى اجباره على الرحيل، ثم كرس بقية حياته في النضال من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، بعد أن حرم شعبنا من قطف ثمار نضاله الوطني التحررى، وفرضت عليه سيطرة الاجنبى بشكل غير مباشر، اى عن طريق سمارسته وأعوانه "المغاربة"...

اننا ونحن نقف احتراما واجلالا لنحبي روح شهيد من شهداء شعبنا الابرار، لا يفوتنا أن نفضح مرة أخرى خدعة "الديموقراطية" التي يتوهم النظام أنه نجح في تمريرها على شعبنا، في حين أن واقع القمع والبطش بكل القوى الحية بالبلاد، يثبت يوميا أن دار لقمان لا زالت على حالها، وأن من رفع الإرهاب والقتل والرشوة والفساد الى مستوى أساليب ووسائل لحكمه، لا يمكنه أن يغطي الغابة بالشجرة كما يقال. وهذه لائحة مختصرة وسريعة عن جرائم النظام خلال حقبة "الاجماع الوطني" و"المغرب الجديد":

- اغتيال المناضل الفذ الشهيد عمر بنجلون، كمبرون وتدشين للتجربة الجديدة..
- اغتيال المناضل الثانوي في نفس الاطار وفي خضم الحملة الانتخابية..
- اغتيال المناضل عبداللطيف زروال تحت التعذيب.
- استشهاد المناضلة سعيدة المنهجي داخل السجن.
- استشهاد المناضل عفا سكو تحت التعذيب بسجن ايفران.
- استشهاد المناضل ابراهيم زايد بسجن الرباط.
- اختطاف المناضل لشقر ابراهيم من ليبيا.
- تعذيب المناضل الشاب اكرينة محمد حتى الموت.
- طرد ازيد من الف عامل وموظف من عملهم وتشريد عائلاتهم وحرمانها من لقمة عيشها.

– قمع مئات العمال والفلاحين والطلبة والتلاميذ كلما طالبوا بأبسط الحقوق، للتنكيل والتعذيب والاهانات والمضايقات، ثم اصدار احكام السجن الجائرة في حق العديد منهم.

– تعريض المنتخبين أنفسهم، بما فيهم رؤساء بلديات، للاعتقال والقمع المنهجي كلما تجاوزوا حدود "الديموقراطية المخزنية".

– ولا أكثر دلالة على بشاعة هذه الاساليب المخزنية من جلد وحلق رؤوس المعلمين والاساتذة، وهم رمز المعرفة والاخلاق والتربية داخل المجتمع، والافطع من ذلك تعريض التلميذة الطفلة لبنى الثناوى لاشع انواع التعذيب واقسامها.

هذه وقائع وممارسات ناطقة بنفسها، معبرة أكثر من اى تحليل، وأبلغ من اى خطاب، عن انتهاك ودوس حقوق الانسان المغربي وتزوير وتشويه "الديموقراطية" ببلادنا.

تحية اجلال وتكريم لروح الشهيد الحاج أولمليل ولارواح جميع شهداء شعبنا..
والمسيرة مستمرة. ■